



تضارب اتجاهات الأسواق: تزايد الضغوط لفترة أطول وسط زخم البيانات وتصادم مخاطر الطاقة

التعليق على أداء الاسواق

تأثرت الأسواق العالمية هذا الأسبوع باستمرار مرونة الاقتصاد الأمريكي، وتصادم التوقعات باتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو تبني سياسات مالية أكثر تشدداً، إلى جانب استمرار المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي واصلت تعزيز تقلبات أسواق الطاقة ودعم قوة الدولار على نطاق واسع. ففي الولايات المتحدة، تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 209 آلاف طلب، فيما ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 55.3، في حين تراجعت مشاريع الإسكان الجديدة بنسبة 2.8% على أساس شهري. كما كشف محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن تزايد التوجهات لإمكانية مواصلة التشديد النقدي في حال استمرار الضغوط التضخمية، بينما أدى كيفن وارث اليمين الدستورية رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي السابع عشر. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند 99.239 (-0.05%). وفي كندا، ارتفع معدل التضخم إلى 2.8% على أساس سنوي (0.4% على أساس شهري)، فيما سجلت مبيعات التجزئة نمواً بنسبة 0.6% على أساس شهري، بينما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع امام الدولار الكندي عند 1.3818 (+0.49%). وفي أوروبا والمملكة المتحدة، واصل النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو تسجيل مزيداً من التباطؤ، إذ تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 47.5، فيما هبطت قراءة المؤشر في فرنسا إلى 43.5. وفي المملكة المتحدة، تباطأ معدل التضخم إلى 2.8% على أساس سنوي، بينما تراجع تضخم قطاع الخدمات إلى 3.2%. كما دخل نشاط القطاع الخاص البريطاني منطقة الانكماش مع تراجع مؤشر النشاط إلى 48.5، بالتزامن مع ارتفاع معدل البطالة إلى 5.0%، ما عزز التوقعات بتباطؤ النمو الإقليمي على الرغم من استمرار توقعات الأسواق ببقاء توجهات البنك المركزي الأوروبي نحو التشديد النقدي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع امام الدولار الأمريكي عند 1.1603 (-0.19%)، فيما أنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع امام الدولار الأمريكي عند 1.3433 (+0.80%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تباطأ معدل التضخم الأساسي في اليابان إلى 1.4% على أساس سنوي، فيما تراجع التضخم الأساسي باستثناء تكاليف العناصر المتقلبة إلى 1.9%، ما حد من التوقعات المرتبطة بقيام بنك اليابان بتشديد السياسة النقدية على المدى القريب، على الرغم من استمرار ضعف الين الياباني. وفي الصين، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.2% فقط على أساس سنوي، فيما تباطأ نمو الإنتاج الصناعي إلى 4.1%، بينما انكمشت الاستثمارات الثابتة بنسبة 1.6%، ما أعاد التوقعات بإطلاق مزيد من إجراءات التحفيز الاقتصادي. أما في أستراليا، فقد ارتفع معدل البطالة إلى 4.5% بالتزامن مع تراجع التوظيف بمقدار 18.6 ألف وظيفة، الأمر الذي دفع الأسواق إلى إعادة تسعير توقعات السياسة النقدية الخاصة ببنك الاحتياطي الأسترالي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع امام الين الياباني عند 159.18 (+0.28%)، وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع اليوان الصيني تداولات الأسبوع عند 6.7983 (-0.23%)، في حين أنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع امام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7127 (-0.32%). وفي أسواق السندات، ظلت عائدات سندات الخزنة الأمريكية شديدة التقلب، مع استمرار منحنيات العائد في عكس التحولات التي تطرأ على توقعات السياسة النقدية. في حين ارتفعت الأسهم مسجلة رقماً قياسياً جديداً لمؤشر داو جونز الصناعي ومكاسب للأسبوع الثامن على التوالي لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 - وسط حالة من عدم اليقين المستمر. أما أسواق السلع، فقد ظلت شديدة التأثر بالتطورات الجيوسياسية، إذ بلغ سعر مزيح خام برنت عند 103.54 (-5.24%)، فيما سجل خام غرب تكساس الوسيط 96.60 (-8.37%)، بينما بلغ سعر العقود الفورية للذهب 4509.40 (-0.68%). وجاء ذلك في ظل تذبذب المعنويات، واستمرار المخاطر المرتبطة بإمدادات النفط، وارتفاع عائدات السندات، والتي شكلت ضغوطاً على المعادن الثمينة.

الولايات المتحدة وكندا

وارث يؤدي اليمين رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ومحضر الفيدرالي الأخير يشير إلى احتمال تشديد السياسة النقدية وسط حالة من عدم اليقين أدى كيفن وارث اليمين الدستورية رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ليصبح الرئيس السابع عشر وذلك في حفل أقيم بالبيت الأبيض يوم الجمعة، وذلك بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليه بأغلبية ضئيلة (54 صوتاً مقابل 45)، في ظل مواجهة صناعات السياسات لمخاطر تضخم مرتفعة وتغيرات في توقعات السياسة النقدية. وقد أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 3.50% إلى 3.75% في اجتماعه الذي عُقد في أبريل، بينما كشف محضر الاجتماع أن غالبية المسؤولين أشاروا إلى إمكانية تشديد السياسة النقدية إذا استمر التضخم فوق الهدف المحدد بنسبة 2%. وتُشير أسواق المقايضة حاليًا إلى أن زيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس بحلول نهاية العام تُغطي جميع جوانبها، مما يعكس بيانات تضخم وسوق عمل أقوى من المتوقع، إلى جانب ضغوط الأسعار الناجمة عن الطاقة والمرتبطة باضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط. وقد جدد الرئيس تزام دعمه لاستقلالية مجلس الاحتياطي الفيدرالي رغم انتقاداته السابقة لموقفه السياسي، بينما تعهد وارث بإجراء إصلاحات مؤسسية، وخفض الميزانية العمومية من حوالي 6.7 تريليون دولار أمريكي، وتجديد التركيز على استقرار الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل. وأُغلق مؤشر الدولار الأمريكي الأسبوع عند مستوى 99.239.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى 209 آلاف طلب وارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 55.3، وتراجع مشاريع الإسكان 2.8% على أساس شهري

كشفت البيانات الاقتصادية الأمريكية عن صورة متباينة، لكنها عكست استمرار مرونة الاقتصاد بصفة عامة، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 3 آلاف طلب إلى 209 آلاف، ما يعزز مؤشرات استقرار سوق العمل على الرغم من استمرار عمليات إعادة الهيكلة في بعض الشركات، في حين ارتفعت طلبات الإعانة المستمرة هامشياً إلى 1.78 مليون طلب. وفي المقابل، تسارع نشاط القطاع الصناعي بصورة ملحوظة، إذ ارتفعت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن ستاندرد آند بورز جلوبال إلى 55.3 مقابل 54.5، مسجلاً أقوى وتيرة توسع منذ أربع سنوات، بدعم من تسريع الشركات لوتيرة بناء المخزونات الاحترازية تحسباً لاضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. إلا أن ذلك تزامن

مع ارتفاع الضغوط السعرية إلى أعلى مستوياتها منذ يونيو 2022. وعلى النقيض من ذلك، شهد قطاع الإسكان تباطؤاً نسبياً، إذ تراجعت مشاريع الإسكان الجديدة بنسبة 2.8% على أساس شهري، ليصل المعدل السنوي إلى 1.47 مليون وحدة، متأثرة بانخفاض بناء المنازل الفردية بنسبة 9.0%، إلى جانب تراجع تصاريح البناء بنسبة 2.6%، ما يعكس حالة الحذر لدى المطورين في ظل استمرار ارتفاع تكاليف التمويل العقاري.

التضخم في كندا يتسارع إلى 2.8% على أساس سنوي (+0.4% على أساس شهري) على خلفية ارتفاع أسعار الوقود، ومبيعات التجزئة تنمو بنسبة 0.6% على أساس شهري

ارتفع معدل التضخم الكلي في كندا إلى 2.8% على أساس سنوي في أبريل، مقابل 2.4% في مارس، ليسجل أعلى مستوياته منذ مايو 2024، مدفوعاً بصفة رئيسية بالقفزة الحادة في أسعار البنزين التي ارتفعت بنسبة 28.6% على أساس سنوي، في ظل استمرار التوترات في الشرق الأوسط وتأثيرات سنة الأساس المرتبطة بالتعديلات السابقة على الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الكربونية. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4%، وهو مستوى جاء أقل من توقعات الأسواق البالغة 0.7%. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات التضخم الأساسي تراجعاً نسبياً، إذ بلغ متوسط مؤشري التضخم المعدل والوسيط الصادر عن بنك كندا نحو 2.05%، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2021، فيما تباطأ معدل التضخم باستثناء تكاليف الغذاء والطاقة إلى 1.5% على أساس سنوي. كما بلغ معدل التضخم، باستثناء أسعار البنزين، نحو 2.0%. كما شهدت الضغوط السعرية تباطؤاً نسبياً في بعض المكونات الرئيسية، إذ تراجع نمو أسعار الإيجارات إلى 3.6% على أساس سنوي، فيما تباطأ تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 3.8% على أساس سنوي. وفي الوقت ذاته، ارتفعت مبيعات التجزئة الكندية بنسبة 0.6% خلال شهر أبريل، على الرغم من تنامي المخاوف من أن تؤدي الزيادات المستمرة في أسعار الوقود إلى فرض ضغوط إضافية على الإنفاق الاستهلاكي وميزانيات الأسر. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3818.

أوروبا والمملكة المتحدة

تراجع مؤشر مدير المشتريات المركب لمنطقة اليورو إلى 47.5 وفرنسا هبط إلى 43.5 وسط تصاعد مخاطر التضخم

شهد النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو تراجعاً حاداً في مايو، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 47.5 مقابل 48.8 وفقاً لقراءته السابقة، مسجلاً أعمق وتيرة انكماش منذ أواخر العام 2023، ما يعكس تصاعد الضغوط المرتبطة بمخاطر الركود التضخمي. وعلى الرغم من استمرار اظهار القطاع الصناعي لبعض المرونة بدعم من تراكم المخزونات الاحترازية، إلا أن ضعف قطاع الخدمات ازداد حدة في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة، الأمر الذي ضغط على الطلب الاستهلاكي للأسر. وبرزت فرنسا كأكبر عامل ضغط على أداء المنطقة، بعدما هبط مؤشرها المركب إلى 43.5 مقابل 47.6، ليسجل أدنى مستوياته منذ العام 2020، في ظل انكماش واسع النطاق شمل قطاعي الصناعة والخدمات. كما ارتفعت مؤشرات الأسعار ضمن المسوح الاقتصادية إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، ما يشير إلى تصاعد الضغوط التضخمية خلال الأشهر المقبلة. ويضع هذا التراجع الذي شهدته وتيرة النمو البنك المركزي الأوروبي أمام معادلة أكثر تعقيداً، في وقت ما تزال فيه الأسواق تسعر احتمال رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر يونيو، على الرغم من تزايد المؤشرات الدالة على تباطؤ الزخم الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل ملموس. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1603.

تباطؤ التضخم البريطاني إلى 2.8% وتراجع تضخم الخدمات إلى 3.2% وسط انكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة إلى 5.0%

تباطأ معدل التضخم في المملكة المتحدة بوتيرة أكبر من المتوقع في أبريل، إذ تراجع معدل التضخم الكلي إلى 2.8% على أساس سنوي مقابل 3.3% في السابق، فيما انخفض تضخم قطاع الخدمات إلى 3.2%، مسجلاً أدنى مستوياته منذ يناير 2022، ما خفف مؤقتاً من الضغوط المرتبطة باحتمالات رفع بنك إنجلترا لسعر الفائدة في يونيو. إلا أن المؤشرات الاقتصادية الأوسع نطاقاً عكست تراجع الزخم الاقتصادي المحلي بصورة واضحة، بعدما انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص إلى منطقة الانكماش عند 48.5 مقابل 52.6، فيما تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 1.3% على أساس شهري. كما ارتفع معدل البطالة بشكل مفاجئ إلى 5.0%، بالتزامن مع فقدان نحو 100 ألف وظيفة ضمن كشوف الرواتب، إضافة إلى تباطؤ نمو الأجور إلى 3.4% على أساس سنوي. وعلى الرغم من أن انخفاض تكاليف المرافق ساهم مؤقتاً في تخفيف الضغوط التضخمية، إلا أن أسعار مدخلات الإنتاج ارتفعت بنسبة 7.7% على أساس سنوي، ما يشير إلى استمرار الضغوط المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة الناجمة عن أزمة الشرق الأوسط. وفي المقابل، أعادت الأسواق تسعير توقعات التشديد النقدي بشكل ملحوظ، إلا أن صناعات السياسة النقدية ما يزالون يتبنون نهجاً حذراً في ظل تزايد المخاوف من دخول الاقتصاد في حالة ركود تضخمي، إلى جانب تصاعد الضغوط المالية، مع ارتفاع اقتراض الحكومة في أبريل إلى 24.3 مليار جنيه إسترليني. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3433.

آسيا والمحيط الهادئ

نمو مبيعات التجزئة الصينية يتباطأ إلى 0.2% والإنتاج الصناعي يتراجع إلى 4.1% وسط انكماش الاستثمارات الثابتة (من يناير إلى إبريل)

أظهرت بيانات النشاط الاقتصادي في الصين عن شهر أبريل تباطؤاً واسع النطاق في وتيرة النمو، ما عزز التوقعات بزيادة تدابير تحفيز الاقتصاد في ظل ضعف الطلب المحلي على الرغم من استمرار مرونة الصادرات. وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.2% فقط على أساس سنوي، مسجلة أضعف وتيرة نمو منذ مرحلة إعادة فتح الاقتصاد بعد الجائحة، فيما تباطأ نمو الإنتاج الصناعي إلى 4.1%، في أضعف وتيرة نمو يتم تسجيلها منذ نحو ثلاث سنوات. كما انكمش الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 1.6% على أساس سنوي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2026، في إشارة إلى تجدد ضعف قطاعات التصنيع والبنية التحتية والإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص. وما يزال الطلب الاستهلاكي يعاني من حالة ضعف ملحوظة، إذ تراجعت مبيعات السيارات بنسبة 15% على أساس سنوي، بينما سجلت القطاعات الاستهلاكية غير الأساسية، بما في ذلك الأجهزة المنزلية والمجوهرات، انخفاضات بمعدلات ثنائية الرقم. وعلى الرغم من استمرار قوة قطاعات التصنيع الاستراتيجية الموجهة للتصدير، إلا أن اتساع نطاق الضعف المحلي أعاد التوقعات بالاتجاه نحو تبني المزيد من إجراءات التيسير التدريجي، بما في ذلك خفض نسب الاحتياطي الإلزامي للبنوك، واحتمال زيادة الدعم المالي في حال تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام نحو 4.1% على أساس سنوي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7983.

تباطؤ التضخم الأساسي في اليابان إلى 1.4% وتراجع التضخم الأساسي باستثناء العناصر المتقلبة إلى 1.9% وسط انحسار توقعات تشديد السياسة النقدية

شهدت وتيرة التضخم في اليابان تباطؤاً ملحوظاً خلال أبريل، إذ تراجع معدل التضخم الأساسي إلى 1.4% على أساس سنوي، مسجلاً أضعف وتيرة نمو منذ أربع سنوات، فيما انخفض معدل التضخم الأساسي باستثناء تكاليف العناصر المتقلبة إلى 1.9%، وجاء كلا المؤشرين دون توقعات الأسواق، ما زاد من تعقيد حسابات بنك اليابان بشأن تشديد السياسة النقدية على المدى القريب. وجاء هذا التباطؤ مدفوعاً بانخفاض ضغوط أسعار الأغذية المصنعة، وتراجع تكاليف التعليم، واستمرار الدعم الحكومي لأسعار الطاقة، الأمر الذي ساهم في احتواء الضغوط التضخمية الرئيسية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن صناع السياسة النقدية ما زالوا يراقبون عن كثب مخاطر انتقال الضغوط التضخمية المرتبطة بضعف الين وارتفاع تكاليف الواردات. وبلغ متوسط سعر صرف الين نحو 159.18 ين مقابل الدولار في أبريل، ما زاد من المخاوف المتعلقة بالتضخم المستورد على الرغم من ضعف الضغوط السعيرية المحلية. كما ساهم قرار رئيسة الوزراء ساناى تاكاييتشي بالمضي في تقديم حزم دعم مالي إضافية وإعادة العمل بدعم أسعار الطاقة في زيادة تعقيد المشهد الاقتصادي والسياسة النقدية، وسط تزايد مخاوف الأسواق من ارتفاع إصدارات الدين الحكومي وزيادة علاوات الأجل على السندات، على الرغم من استمرار توقعات الأسواق بتراجع رفع أسعار الفائدة في يونيو باتجاه مستوى 1.0%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 159.18.

ارتفاع البطالة في أستراليا إلى 4.5% وتراجع التوظيف بمقدار 18.6 ألف وظيفة وسط انحسار توقعات رفع الفائدة

شهد سوق العمل الأسترالي تراجعاً ملحوظاً في أبريل، إذ ارتفع معدل البطالة إلى 4.5% مقابل 4.3%، ليسجل أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2021، وجاء ذلك أعلى من توقعات الأسواق. وفي الوقت ذاته، انخفض عدد الوظائف بمقدار 18.6 ألف وظيفة، خلافاً للتوقعات التي كانت تشير إلى إضافة نحو 15 ألف وظيفة جديدة. كما تراجع معدل المشاركة في سوق العمل هامشياً إلى 66.7%، فيما ارتفع معدل نقص استغلال العمالة إلى 10.3%، ما يعكس اتساع مؤشرات ضعف سوق العمل في ظل الضغوط المتزايدة على الأسر والشركات نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتضخم المدفوع بأسعار الطاقة. وأدت هذه البيانات إلى إعادة تسعير حادة لتوقعات السياسة النقدية الخاصة ببنك الاحتياطي الأسترالي، إذ خفضت الأسواق احتمالات رفع سعر الفائدة على المدى القريب، مع تحول التوقعات نحو تأجيل أي تشديد إضافي إلى فترة لاحقة من العام 2026. وعلى الرغم من استمرار تركيز صناع السياسة النقدية على مخاطر استمرار التضخم، إلا أن ضعف بيانات التوظيف أثار تساؤلات بشأن مرونة سوق العمل، ما قد يمنح البنك المركزي مساحة أكبر من المرونة في حال استمرار ضعف الطلب المحلي. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7127.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30680.

أسعار العملات 24 - مايو - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1625	1.1576	1.1662	1.1603	1.1400	1.1700	1.1649
GBP	1.3326	1.3303	1.3463	1.3433	1.3200	1.3500	1.3430
JPY	158.74	158.54	159.34	159.18	158.50	160.50	158.00
CHF	0.7869	0.7838	0.7907	0.7848	0.7750	0.7950	0.7771